



## البنك العربي المتحد يعلن عن نتائجه المالية للأشهر الإثني عشر المنتهية في 31 ديسمبر 2015

### أبرز الأحداث خلال السنة المالية 2015

- تدابير استباقية لتخفيض محفظة الديون في الربع الرابع، وانخفاض ملحوظ في المحافظ عالية المخاطر.
- المحافظة على معدل كفاية رأس المال بنسبة 14.7%.
- تعزيز بياني التمويل والسيولة.
- إتمام خطوات أساسية لوضع أسس مستدامة لبنك أكثر كفاءة وأقل خطراً.

### الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 25 يناير 2016 - البنك العربي المتحد ش.م.خ يعلن عن نتائجه المالية للأشهر الإثني عشر المنتهية في 31 ديسمبر 2015

يعتبر العام 2015 عاماً محورياً بالنسبة إلى البنك العربي المتحد. فبمقابل التدايعات السلبية الناشئة عن الاقتصاد المتباطئ، أعاد البنك النظر في توجهاته خلال الربع الرابع لإرساء أفضل معايير الكفاءة والنمو المستدام، بتركيز أفضل على مكامن القوة التقليدية التي طالما تميز بها البنك، والمتمثلة في خدمة قطاع الشركات في الإمارات العربية المتحدة.

وأسهمت القواعد الصلبة للبنك العربي المتحد من حيث التمويل، ورأس المال، والسيولة النقدية في دعم جهوده الرامية إلى العمل بشكل استباقي على تصفية محفظة القروض عالية المخاطر ضمن خطته الاحترازية. ونتيجة لذلك، استطاع البنك أن يحسن جودة محفظة القروض وأن يحافظ على معدل كفاية رأس المال بنسبة 14.7%، كما تمكن من تعزيز بياني التمويل والسيولة في الربع الرابع من العام 2015.



البنك العربي المتحد  
UNITED ARAB BANK

وفي إطار المساعي الخاصة بإعادة الهيكلة، عمل البنك العربي المتحد على تعزيز ثقافة إدارة المخاطر لديه وتدعيم صفوف فريق الإدارة العليا بتعيين كفاءات في مواقع تنفيذية رئيسية. كما قام البنك بتعديل قاعدة التكلفة لتحسين إدارة المصاريف بداية من العام 2016 وما بعد، كما قام بتقليص عدد الموظفين واتخذ خطوات حاسمة لتحقيق التوافق بين كادر الفريق وشبكة الفروع من جهة، ونموذج التشغيل المنظم من جهة أخرى. وتضمن هذه التدابير بقاء البنك العربي المتحد في مركز صلب لمواصلة مسيرته التي بدأت منذ 40 عاماً في دعم الاقتصاد الإماراتي، وتقديم قيمة لعملائه، وتحقيق عائدات مستدامة لمساهمييه.

وأدى المنهج الوقائي والحذر الذي اتبعه البنك في رصد المخصصات خلال الأشهر الستة الماضية من العام 2015 إلى التأثير على نتائجه المالية للعام بكامله. وبالتالي، واجه البنك خسارة صافية قدرها 166 مليون درهم إماراتي في الأشهر الـ 12 المنتهية في 31 ديسمبر 2015، مقارنة مع أرباح صافية بمعدل 605 ملايين درهم إماراتي عام 2014. ورغم ذلك، فقد مكنت هذه الإجراءات الحاسمة البنك العربي المتحد البقاء في موقع صلب بمنأى عن المخاطر، مع معدل تغطية للقروض المتعثرة السداد بنسبة 124%.

تعليقاً على الموضوع، قال الشيخ فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي، رئيس مجلس الإدارة: "رغم أن دولة الإمارات العربية المتحدة تتمتع باقتصاد متنوع الموارد يوفر لها حماية أكبر من سائر دول المنطقة إزاء انخفاض أسعار النفط، إلا أن البنك العربي المتحد لم يتوان عن اتخاذ إجراءات احترازية وحاسمة لتعزيز قدرته على مواكبة مستجدات الوضع الاقتصادي. كما أن قدرتنا على وضع مخصصات كبيرة خلال العام 2015، إلى جانب المحافظة على قاعدتنا الرأسمالية، وتعزيز قوة التمويل والسيولة النقدية، تؤكد على قدرة البنك في مواجهة التحديات".

من جهته، قال السيد سامر تميمي، الرئيس التنفيذي بالإنبابة: "تأثرت نتائجنا المالية بشكل جوهري بحجم المخصصات التي رصدناها خلال النصف الثاني من العام 2015، عقب التعثر في سداد القروض التي شهدها بشكل رئيسي قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولتعزيز استقرارنا المالي، اتخذنا أولاً إجراءات لتقليص المديونية في المحافظ ذات المخاطر المرتفعة، وبدعم من الجهود التي بذلتها وحدة إدارة الديون المتعثرة التي تم استحداثها مؤخراً في البنك. أنا راضٍ عن التقدم السريع الذي أحرزه الفريق خلال الربع الرابع، حيث



البنك العربي المتحد  
UNITED ARAB BANK

نجحنا في تخفيض المخصصات في الربع الرابع بنسبة 38% مقارنة مع الربع الثالث. نتوقع تراجع حجم المخصصات بشكل ملحوظ مستقبلاً، لتعود أخيراً إلى مستوياتها المعهودة".

"حتى نتمكن من تلبية الاحتياجات المالية لعملائنا بشكل أفضل، قمنا بتوحيد كافة فئات أعمالنا تحت إدارة رئيس قطاع الأعمال، وهو المنصب الذي تم استحداثه في البنك مؤخراً. كما أننا نستثمر في البنى التحتية لنظامنا المعلوماتي والتقني لإرساء دعائم النمو على المدى البعيد".

## المراجعة المالية

بلغ صافي الخسارة في البنك العربي المتحد خلال الأشهر الإثني عشر المنتهية في 31 ديسمبر 2015 166 مليون درهم إماراتي، حيث نجمت هذه الخسارة بشكل رئيسي عن المخصصات التي أخذها البنك في النصف الثاني من العام. يمثل الدخل الإجمالي وقدره 1.213 مليون درهم إماراتي انخفاضاً بنسبة 12% مقارنة مع السنة الماضية، كما بلغت النفقات التشغيلية 491 مليون درهم إماراتي. وبالتالي، ارتفعت نسبة التكلفة إلى الدخل إلى 40.5% عام 2015، مقابل 28.7% في السنة المالية 2014، ولو كان ذلك مع الارتفاع الناتج أساساً من مبادرات إعادة الهيكلة الواحدة المنفصلة الآيلة إلى تنظيم التكلفة الأساسية المستمرة للبنك.

يبقى البنك العربي المتحد مرصلاً بشكل مهم حيث تمكن من المحافظة على معدل كفاية رأس المال بنسبة 14.7%، وهي أعلى بكثير من الشرط التنظيمي البالغ 12%. هذا وتجسدت قوة السيولة في البنك بنسبة السلف إلى الموارد الثابتة البالغة 80.9%، ومعدل الأصول السائلة المقبول البالغ 18.7%، وكلاهما أعلى بكثير من سقف المصرف المركزي.

إلى ذلك، عزز البنك العربي المتحد معدلات التمويل في الربع الرابع، وانعكس ذلك من خلال نسبة القروض إلى الودائع، التي تحسّنت لتصل إلى 93% في الربع الرابع من العام 2015، مقارنة مع 96% للفصل الثالث من العام 2015 والسنة المالية 2014 معاً. وتماشياً مع استراتيجية تقليص المديونية التي يركّز عليها البنك،



البنك العربي المتحد  
UNITED ARAB BANK

تراجعت السلف وقروض العملاء الإجمالية بنسبة 13% عن السنة الماضية لتصل إلى 15.7 مليار درهم إماراتي، كما سجّلت ودائع العملاء 16.8 مليار درهم إماراتي كما في 31 ديسمبر 2015.

## التوقعات المستقبلية

واختتم السيد تميمي قائلاً: "سيواصل البنك العربي المتحد خلال العام 2016 تنفيذ المزيد من الاجراءات التي اتخذها في الربع الرابع من العام 2015 بهدف بناء مؤسسة مالية أكثر كفاءة ومرونة. ونحن على ثقة بأن نموذج التشغيل المعدل الذي اعتمده البنك سيعزز قدرته على الاستجابة والتكيف بشكل أسرع مع مستجدات التغييرات الناجمة عن بيئة العمل الحافلة بالتحديات في الوقت الراهن".

"سيركّز البنك العربي المتحد من الآن فصاعداً على وحدات الأعمال الأساسية لديه، وعلى الريادة في ترشيد النفقات، وكفاءة رأس المال، وكذلك على تبني منهج حذر للتمويل وضبط عمليات التمويل لتحقيق النمو والعائدات المستدامة للمساهمين".

تصنيف البنك هو Baa1 بحسب موديز و BBB+ بحسب كابيتال إنتاليجنس.

## نبذة عن البنك العربي المتحد

تأسس البنك العربي المتحد ش.م.خ ("يو إيه بي") في عام 1975 على شكل مشروع مشترك بين العديد من المستثمرين الإماراتيين ومؤسسة سوسيتيه جنرال، وبات البنك في 30 سبتمبر عام 2015 انطلاقة من مقره الرئيسي الكائن في إمارة الشارقة يقدم خدماته المالية لعملائه سواء من الأفراد أو من الشركات من خلال 30



البنك العربي المتحد  
UNITED ARAB BANK

فرعاً ومكتباً منتشراً في مختلف أرجاء دولة الإمارات العربية المتحدة. ويعد البنك رائداً في مجال توفير الحلول لقاعدة تجارية وصناعية عريضة ومتنامية في سائر أنحاء الإمارات السبع.

يقدم البنك العربي المتحد لعملائه في دولة الإمارات العربية المتحدة مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد والشركات وخدمات الخزينة. علاوة على ذلك، يعتبر البنك العربي المتحد البنك المفضل لدى كبرى الشركات العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وأدى إطلاق البنك لخدمة "صدارة" المصرفية المميزة والخدمات المصرفية الإسلامية وبرنامج الولاء "مكافآت يو إيه بي"، إلى نمو قاعدة عملائه من الأفراد وهو يعتزم زيادتها بشكل أكبر في المستقبل. وساهمت هذه المبادرات والأداء المميز عاماً بعد عام في جعل البنك العربي المتحد أحد أسرع بنوك المنطقة نمواً.

وتم تصنيف البنك في المرتبة العشرين بين كبرى الشركات المدرجة أسهمها للتداول في أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة وبين أكبر 50 بنكاً في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث القيمة السوقية لأسهمه، حتى تاريخ 31 ديسمبر 2014. وأعلن البنك أيضاً عن ارتفاع صافي أرباحه بنسبة 10% ليبلغ 605 ملايين درهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 مقارنة مع عام 2013، في أكبر صافي أرباح سنوي يسجله البنك. وانضم البنك العربي المتحد إلى عضوية التحالف المصرفي لدول مجلس التعاون الخليجي لدى استحواذ البنك التجاري في قطر، أكبر البنوك التجارية في قطر، على 40% من أسهم البنك العربي المتحد. وأكد الأداء المالي القوي للبنك في السنوات اللاحقة صواب تحالفه مع البنك القطري بدليل ارتفاع أرباحه بفضل ذلك التحالف الاستراتيجي.

دخل البنك التجاري في تحالفات مماثلة مع البنك الوطني العماني وبنك ألترناتيف (تركيا)، ليؤمن بذلك قاعدة متينة تضمن النمو الثابت للبنوك الثلاثة مع مضيقها قداماً نحو المستقبل.